



## البرنامج السياسي

### لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي)

#### المقدمة:

بدخول البشرية القرن الواحد والعشرين , بدأت عوالم عناوين ومعطيات جديدة تبرز جلية في تناول مناحي الحياة وأفق السياسة وبرامجها ، حيث العولمة بمفاعيلها الاقتصادية – الاجتماعية – الاعلامية – الثقافية ، وكذلك ثورة التقانة ونقل المعرفة ، وكان من أهم نتائج تلك المتغيرات التي شهدتها العالم في العقود الثلاثة الأخيرة ، هو فشل وسقوط معظم الأنظمة الشمولية – الاستبدادية ذات نمطية حكم الحزب الواحد ، وشمولها مؤخراً منطقة الشرق الاوسط ، رافق ذلك اتساع عدد البلدان التي تعتمد التعددية السياسية وصناديق الاقتراع سبيلاً لنظام الحكم والإدارة ، وكذلك اتساعاً ملحوظاً في الاهتمام والتعلق بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان ، وبروز مفهوم وأسس المجتمع المدني ليتصدرها مبدأ المواطنة وسيادة القانون بعيداً عن التمييز بسبب الدين والقومية ، وكذلك تنامي دور المؤسسات الدولية ، أهمها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجالس والمنظمات التابعة لها ، مما يقودنا هذا –أكثر من أي وقت مضى - الى تغليب قوة المنطق على منطق القوة في تناول القضايا ، وذلك عبر التمسك الثابت بانتهاج ثقافة اللاعنف والدعوة الى اعتماد لغة الحوار وأدب الاصغاء وقبول الآخر المختلف ، بغية بلورة الحقائق وصولاً الى وعي وإدراك الواقع على ما هو عليه، للعمل على إصلاحه وتغييره ، باتخاذ الشفافية والمكاشفة والادارة الديمقراطية مبدأً وسبيلاً ، وذلك تجنباً للدخول في مخاطر ومنزلات الانغلاق القومي وضيق الأفق ، أو إقحام الدين في قضايا السياسة .

حقيقة كبرى يعرفها جميع الباحثين والمهتمين بأن الكرد شعبٌ قديمٌ وحي شأنه في ذلك شأن العرب وغيرهم من شعوب المنطقة ، الا أنهم تعرضوا أرضاً وشعباً لأكثر من مرة وأشد من غيرهم للتجزئة والتشتت بفعل النزاعات على مناطق النفوذ وحروب خاضتها دول كبرى ، فكانت حصيلتها ارتسام حدود دولية جديدة إثر انهيار دولة الخلافة العثمانية إبان الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨ )، والتي تكرست بالعديد من الموائيق والاتفاقيات الدولية أبرزها إتفاقية سايكس – بيكو ، منذ ذلك التاريخ ، فدخلت شعوب المنطقة مراحل ونظم متباينة من التطور وخصوصاً شعبنا الكردي وبلاده كردستان ، الذي وجد نفسه منقسماً أرضاً وشعباً في إطار اربع دول رئيسية وهي (تركيا ، ايران ، العراق وسوريا ) . وبدلاً من تمتعهم بحقوقهم القومية المشروعة وإشراكهم في إدارة تلك البلدان ، باعتبارهم القومية الثانية في كل بلد ، مارست أنظمة دول تلك البلدان سياسات الانكار والإقصاء والصحرة والإبادة .... إلخ .

بناءً على ما أشرنا إليه من جملة متغيرات شهدتها العالم والمنطقة والمتمثلة بشكل رئيس في فشل وسقوط الانظمة الشمولية وانعكاسها الإيجابي على أفق الحل السياسي للقضية القومية للشعب الكردي في إطار البلدان التي يعيش فيها ، حيث كانت البداية في العراق إثر سقوط النظام الديكتاتوري فيها ، وإقرار الدستور العراقي في المادة /١١٣/ بإقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمياً اتحادياً ذات حكومة وبرلمان وإقرار اللغة الكردية لغة رسمية.... إلخ .

شهدت القضية الكردية في تركيا في السنوات الأخيرة انفتاحاً جزئياً من جانب الدولة التركية تمثل في رفع الحظر عن اللغة الكردية وفتح معاهد ومراكز وقنوات فضائية والسماح بإصدار جرائد باللغة الكردية ، ودخول الأحزاب ذات الطابع الكردي المرخصة لها إلى البرلمان ونجاحها في ترؤس وإدارة المئات من البلديات وأهمها بلدية مدينة آمد (ديار بكر) ... وهذا يمهد الطريق أمام تنشيط وإبراز ضرورة النضال السلمي الجماهيري وصولاً الى الاعتراف الدستوري بحقيقة الوجود القومي للشعب الكردي ولغته الأم ، ونبذ الخيار العسكري ولغة العنف في التعامل مع القضية الكردية بغية إيجاد حلٍ ديمقراطي عادل لها عبر مبدأ وسبل



أما في جمهورية إيران الإسلامية ، فنظامها الشمولي الاستبدادي لا يزال مستمراً في قمعه الدموي حيال قوى السلم والديمقراطية وحركة التحرر الكردية وإعدام المناضلين الكرد في الساحات .

في سوريا التي حكمتها سلطة الانتداب الفرنسي لغاية ١٧ نيسان ١٩٤٦ ، شكل الكرد والعرب ( إبراهيم هنانو ، سلطان باشا الأطرش ، الشيخ صالح العلي ، أحمد بارافي ... ) يداً واحدةً في وجه قوة الاحتلال ومظالمه ، فكان للكرد دورهم الايجابي والبناء في حياة سوريا والدفاع عنها دون تردد ، إلا أنه ومع تسلم الحكومات الوطنية لمقاليد السلطة في دمشق ، إثر جلاء الجيش الفرنسي ، والتي في حينها لم تقص أحداً وجهت في بناء دولة لكل المواطنين ، سرعان ما بدأ نبذ مبادئ الديمقراطية ناهيك عن ممارستها وخاصة بعد بروز دور العسكر في حكم البلاد ، والتغييب الممنهج لمفهوم المواطنة وانتهاج الاستعلاء القومي والفوقية في التعامل مع الآخر ، عبر تنكر النخب السياسية والثقافية بمختلف تياراتها حقيقة وجود تاريخي لثاني أكبر قومية في سوريا بعد العرب ، يشكل جزءاً حيوياً من المجتمع السوري . كما وعمدت تلك النخب وحكوماتها الى التعتيم على الدور الوطني الذي اضطلع به الكرد وواقع حرمانهم الكامل من التمتع بأبسط حق من حقوقهم القومية المشروعة ، مما حمل بالمتنورين منهم الالتقاء والتشاور لتأسيس أول تنظيم سياسي ديمقراطي كردي في سوريا ، تم الإعلان عنه في حلب بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٧ وذلك استجابة لضرورات الحاجة دفاعاً عن وجود الكرد وحقوقهم المهضومة ونبذ سياسة الذوبان في بوتقة قومية الأكثرية السائدة ، ووفاء لمبادئ السلم والحرية والمساواة ، ومع تنامي النزوع القومي الشوفيني والتغني الشعراي لدى الانظمة والحكومات المتعاقبة وفشلها في مشاريع وخطط التنمية ومصادرتها للحريات الديمقراطية ، لجأت ولا تزال إلى انتهاج سياسة تمييز واضطهاد واضحين حيال الشعب الكردي ، تجلت معالمها الفاقعة بتطبيق قانون الاحصاء العنصري الخاص بمحافظة الحسكة لعام ١٩٦٢ واستمرار مفاعيل نتائجه رغم إعادة الجنسية لعشرات الآلاف مؤخراً ، والإبقاء على تطبيقات مشروع الحزام العربي منذ أوائل السبعينات ، ترافقاً مع قرارات إحداث وفرض مسميات عربية على قرى وبلدات كردية لها أسماءها التاريخية ، واستمرار فرض الحظر على اللغة الكردية ، وصولاً إلى افتعال أحداث ١٢ آذار ٢٠٠٤ الدامية ، والتي أدت إلى اندلاع انتفاضة في عموم المناطق الكردية وأماكن تواجد الكرد ، وكان من نتائجها سقوط ضحايا شهداء ، وجرحى واعتقالات جماعية، وتعذيب حتى الموت ، لازمتها مساع محمومة لتأليب الرأي العام السوري ضد الكرد ، للإساءة إلى قضيتهم العادلة ، من خلال دق الأسافين وعزل حركتهم السياسية عن مجمل الحراك السياسي - الثقافي والفعاليات الديمقراطية الناشئة في مجتمعنا السوري ، وذلك بهدف تشويه الحقائق وصرف الأنظار عن الأزمات البنوية العميقة التي تلف الدولة والمجتمع وسط فساد معمم في ظل إستبداد مزمن لنمطية حكم حزب واحد يستأثر بالسلطة منذ عقود .

لقد اتسم النضال السياسي الكردي في سوريا تاريخياً بثوابت استراتيجية ، أهمها اعتماد النضال السلمي الجماهيري وحلّ القضية الكردية ضمن إطار الدولة السورية ، في ظل نظام حكم ديمقراطي تعددي تشاركي .

إن هذه المقدمة جزءٌ لا يتجزأ من البرنامج ، كونها ضرورة لا بد منها لفهم تاريخ الكرد وحضورهم ونشأة حركتهم السياسية في سوريا وعدالة قضيتهم القومية الديمقراطية .

### المادة الأولى : التعريف بالحزب :

**حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا ( يكتي )** ، هو إطار سياسي ديمقراطي بمثابة إمتداد طبيعي لأول حزب كردي في سوريا إنبثق منذ صيف ١٩٥٧ ، يشكل أداة نضالية من اتحاد طوعي لأفراد ذوي مطالب وأهداف مشتركة يقبلون برنامجه السياسي ويتبعون نظامه الداخلي ليعملوا من أجل رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا ، وتحقيق الاعتراف الدستوري بوجوده بهدف تمكينه من التمتع بحقوقه القومية المشروعة في سوريا ديمقراطية تعددية برلمانية لا مركزية ، وذلك عبر اعتماد أسلوب النضال السلمي بالتكاتف مع جميع القوى الوطنية الديمقراطية لبناء الدولة الحديثة على أسس من الديمقراطية والشاركة واحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون وحمائته .

### المادة الثانية : رمز الحزب ودلالاته:



في ضوء توصية المؤتمر الثالث - شباط ١٩٩٨، وقرار الاجتماع الموسع - شباط ١٩٩٩ الذي جاء تنفيذاً للتوصية تلك ، وذلك إثر بحث ودراسة على هدي معطيات الواقع الملموس، وتوجهات الحزب الأساسية، في العمل نحو مستقبل مأمول ومنتظر ، وكذلك بالعودة إلى بعض إضاءات تاريخ الكرد القديم ، وصيرورة تشكّل شعب كردي وديمومة بقائه ، كان قد تم اعتماد رمز للحزب ، ليأخذ مكانه منذ نيسان ١٩٩٩ في صدر الصفحة الأولى من إصداراته ، وذلك على النحو التالي:

#### إطار دائري :

قوسه الأيمن سنبله قمح ، وتعني الخبز للجميع، تجسيداََ لمفهوم المساواة ، وحق الإنسان في الحياة دون تمييز.

قوسه الأيسر غصن زيتون ، ويعني السلم بمفهومه الشامل ، ونبذ العنف ولغة الحروب والعداوات بين الشعوب بسبب الدين أو القومية والمصالح الضيقة.

في أعلى الإطار ، تأخذ شمسٌ مشعة مكانها ، تجسيداََ لمفهوم الحرية ، ولترمز إلى مكانة الشمس في تراث مملكة ميديا ق.م .

يملاً وسطَ الإطار حصانٌ مجنح وجامح ، و ذلك تجسيداََ للطاقة الحية وعنصر الجمالية ...، وليرمز إلى راية مملكة الهوريين (الميتانيين) منذ خمسة عشر قرناً ق.م. حيث أن الأبحاث الأثرية الأكاديمية تشير بجلاء إلى أن الهوريين ومن بعدهم الميديين هم من الأسلاف القدامى للشعب الكردي.

خلاصة الرمز وما يعنيه: هي دعوة قوية ونبيلة إلى العمل دون تردد ، من أجل إحقاق السلم والحرية والمساواة .

#### ويجسد الحزب مهامه النضالية بالمجالات التالية:

#### المادة الثالثة : في المجال الوطني السوري والعام :

ينبغي العمل على ضرورة عقد مؤتمر وطني سوري عام بمشاركة كل مكونات الشعب السوري القومية ، الدينية ، المذهبية ، السياسية ، وأن يكون تمثيلها عادلاً ، وذلك بهدف الاتفاق على وثيقة مبادئ أساسية لبناء سوريا ديمقراطية تعددية برلمانية لامركزية .

وإن حزبنا يرى في المبادئ الأساسية المبينة أدناه ، مدخلاََ لإيجاد حل سياسي متوازن للأزمة السورية ، من خلال إسقاط وإنهاء النظام الأمني الاستبدادي وتفكيك بنيته الفكرية والتنظيمية ، لبناء دولة عصرية تلائم تنوعها ومصالح شعبها ، قائمة على سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق ، وهي :

١- العمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة نحو عقد اجتماعي جديد ينبذ الإقصاء والاستئثار ونزعة الثأر والانتقام .

٢- صياغة مشروع دستور توافقي جديد للبلاد ينسجم مع طموحات ومصالح الشعب السوري بكامل مكوناته ويتواءم مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ويضمن ممارسة حياة ديمقراطية حرّة.

٣- الجمهورية السورية دولة مستقلة وموحدة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري ديمقراطي تعددي برلماني لا مركزي .

٤- سوريا بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب ، وهي عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها ، ويضمن الدستور حماية هذا التنوع.

٥- الشعب مصدر السلطات وأساس شرعيتها ، ويتم تداولها سلمياً عبر صناديق اقتراع لإجراء انتخابات حرّة نزيهة ومستقلة .

٦- إقرار اللغة الكردية لغةً رسمية الى جانب اللغة العربية في دستور البلاد ، و حماية باقي اللغات الحية (الأشورية - التركمانية - الشركسية - الأرمنية - الآرامية .... ) من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية



العامة - الخاصة ، واعتبار هذا التنوع اللغوي ثروة ثقافية فكرية تاريخية وإغناءً للنسيج الوطني السوري.

٧- ضمان حقوق الأقليات القومية من سريان كلدوآشور وأرمن وشركس وتركمان .

٨- ترسيخ مبدأ فصل السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ) وإعلاء شأن ومبدأ سيادة القانون في كافة مناحي الحياة واعتبار ذلك ركناً أساسياً لنجاح التجربة الديمقراطية السورية .

٩- ضمان حرية المعتقد والدين وممارسة الشعائر الدينية لكل السوريين بدون تمييز بعيداً عن الإقصاء وبألا تتعارض مع الآداب والنظام العام .

١٠- إقرار قوانين لتنظيم وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ، وبما ينسجم مع الدستور الجديد للبلاد .

١١- وضع قانون جديد يكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام وضمان استقلاليتها ، واعتبارها السلطة الرابعة لتفعيل الرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة ، على أن تكون وسائل الإعلام متاحة لكل السوريين دون تمييز وخاصة الرسمية منها .

١٢- وضع قانون جديد للانتخابات العامة في البلاد (البرلمانية - المحلية) ، بحيث يضمن تمثيل كل المكونات بشكل فعلي وعادل ويضمن نزاهتها وحياديتها من خلال تشكيل مفوضية عليا مستقلة للانتخابات تقوم بتنظيمها والإشراف عليها.

١٣- يراعى تمثيل المكونات السورية في تشكيل السلطة التنفيذية ( مجلسي الرئاسة و الوزراء ) بنسب عادلة .

١٤- إعادة النظر في التقسيمات الإدارية بما يخدم بناء الدولة على أسس ديمقراطية لامركزية تنسجم مع التنوع القومي والديني في البلاد.

١٥- تثبيت حق المواطنين في حرية ممارسة حق التجمع والتظاهر والاضراب سلمياً وصون حرية التعبير عن الرأي .

١٦- ضمان حقوق وحرية المرأة ومساواتها مع الرجل ، وعدم تضمين أي تشريع نصاً ينتقص من حقوقها ، مع ضمان حماية كيان الأسرة كونها الخلية الأساس في بناء المجتمع .

١٧- تشجيع العلم والمعرفة وفنون الرياضة والموسيقى والأنشطة الشبابية ، وتشجيع روح التعاون والانتظام بمختلف الصيغ والأشكال في الريف والمدينة ، والاهتمام اللائق بالجانب التربوي في المجتمع.

١٨- رعاية الطفولة وحماية حقوقها وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، والقيام بأنشطة مناسبة من شأنها تشجيع المواهب وزرع الروح التعاونية.

١٩- إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية وتحريرها من ثقافة وأسس الحزب الواحد ، ونزعات التعصب القومي والديني والمذهبي ، وتأسيسها وفق مفاهيم إنسانية ومدنية علمية تحترم القوانين وتنبذ العنف والتطرف بأي شكل كان وتشجع العلم والمعرفة.

٢٠- إشغال الوظائف والمناصب العليا في الدولة حق لكل مواطن سوري بصرف النظر عن انتمائه القومي أو الديني والمذهبي ، وذلك وفقاً للقوانين.

٢١- ينتخب البرلمان رئيس الجمهورية ونوابه ، حيث أن الرئيس ونوابه يشكلون معاً مجلس الرئاسة وينظم عمله بقانون.

٢٢- تنظيم وتسخير الموازنة المالية للدولة بما يحقق أفضل الإيرادات وترشيد النفقات لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تهدف بشكل رئيس إلى تحسين دخل المواطن السوري بما يضمن له عيشاً لائقاً وحياءً كريماً وبضمان اجتماعي وصحي وتوزيع عادل للثروات الوطنية لكل المناطق السورية ، بما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة .

٢٣- استعادة أراضي الجولان المحتلة وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي .



٢٤- الالتزام بمواثيق ومبادئ الشرعية الدولية ومؤسساتها ، وانتهاج مبدأ الحوار وسبل التفاوض في حل القضايا والنزاعات المحلية والإقليمية والدولية ، للمساهمة في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة والعالم على أساس احترام المصالح المتبادلة وحسن الجوار ونبذ ثقافة العنف ولغة الحروب.

٢٥- مساندة كفاح الشعب الفلسطيني ووحدة صفوفه على طريق إيجاد حل عادل لقضيته الوطنية في استعادة حقوقه وأراضيه المحتلة وفق مواثيق ومقررات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي .

٢٦- المساهمة على شتى المستويات في مكافحة تلوث البيئة وحمايتها ، وذلك حفاظاً على الحياة واستمراريتها ، وتوفير الأمن المائي والغذائي للجميع .

٢٧- حظر كل فكر أو نهج يتبنى العنصرية أو التطرف الديني أو الطائفي والعنصري ، وتنظيم ذلك بقانون.

٢٨- اعتماد علم للدولة السورية ونشيداً وطنياً بما يرمز لتعددية مكونات الشعب السوري وإرثه الحضاري.

٢٩- إلغاء القوانين والمراسيم والبلاغات والقرارات والأنظمة والأحكام الصادرة التي تتعارض مع مبادئ الدستور الجديد وإعادة الحقوق لأصحابها أفراداً وجماعات وتعويض المتضررين ، أو بسبب أعمال وممارسات النظام وقوننة ذلك وتخصيص بند في موازنة الدولة من أجلها.

٣٠- تبنى القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من كافة مكونات الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء ، وتخضع لقرارات السلطة التنفيذية وتدافع عن سيادة وسلامة سوريا ، ولا تكون أداة لقمع الشعب ولا تتدخل في العمل السياسي .

#### المادة الرابعة : في المجال الكردي :

١- العمل على إلغاء التمييز ورفع المظالم والاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا وإيجاد حلّ ديمقراطي لقضيته القومية في البلاد عبر تمكينه دستورياً من التمتع بحقوقه القومية المشروعة في إطار حماية وحدة البلاد.

٢- إلغاء القوانين والمشاريع العنصرية بحق الكرد وتطبيقاتها ، وتعويض المتضررين نتيجة ذلك ، وخاصة نتائج قانون الإحصاء العنصري الخاص بمحافظة الحسكة منذ عام ١٩٦٢ وبشكل كامل ، وكذلك نتائج تطبيقات مشروع الحزام العربي لعام ١٩٧٢ وعودة الموفدين إلى مناطقهم الأصلية وإعادة توزيع الأراضي على السكان الأصليين بشكل عادل .

٣- إلغاء نتائج سياسات التعريب التي طالت أسماء القرى والبلدات والمعالم الجغرافية والتاريخية في المناطق الكردية وغيرها وإعادة مسمياتها التاريخية .

٤- الاعتراف الدستوري بحقيقة وجود قومية كردية كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري .

٥- تمكين الشعب الكردي في سوريا من التمتع بحقه في مبدأ وصيغة الإدارة الذاتية للمناطق الكردية في إطار حماية وحدة البلاد .

٦ - إعادة النظر في التقسيمات الإدارية للمناطق الكردية، واعتبارها وحدة إدارية - سياسية.

٧- إنشاء معاهد وجامعات في المناطق الكردية وجعل التعليم والتدريس فيها باللغة الكردية إلى جانب العربية .

٨- حماية وتطوير الثقافة والفولكلور والفن والتراث الكردي وإغنائه عبر مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

٩- الاعتراف بيوم ٢١ آذار عيد نوروز ، عيداً قومياً وطنياً وجعله عطلة رسمية في البلاد بهذا المضمون.

١٠- إقرار واعتماد العلم الكردي ( Ala rengîn ) رمزاً قومياً .

١١- تخصيص قسم من الإعلام الرسمي للدولة باللغة الكردية .

١٢- إصدار مرسوم يقضي باعتبار كلِّ من مناطق القامشلي وكوباني (عين العرب ) وعفرين محافظات نظراً لضرورات التنمية والتعويض عن التهميش والإهمال اللاحق بها تاريخياً .

١٣- حماية الحقوق المدنية والدينية للکرد الإيزيديين في دستور البلاد وقوانينه .



١٤- بناء مرجعية سياسية مسؤولة للکرد في سوريا وذلك من خلال إجراء انتخابات شعبية حرّة ومباشرة يحق للجميع المشاركة فيها.

١٥- تهيئة الأجواء للشروع في إجراء انتخابات مباشرة على مستوى كل قرية وناحية ومنطقة وتجمع سكاني ، بمشاركة جميع الفعاليات المجتمعية والسياسية ، لتشكيل لجان ومجالس تتولى مهام ومسؤولية إدارة المجتمع في المرحلة الراهنة .

١٦- إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع الأحزاب والمؤسسات والمنظمات السياسية والإنسانية والحقوقية في المنطقة والعالم ، بما لا يتعارض مع البرنامج السياسي للحزب ودستور البلاد.

**المادة الخامسة : في المجال القومي الكردستاني :**

**العمل على:**

١- التضامن مع النضالات العادلة لشعبنا الكردي في مختلف أرجاء كردستان عبر تسليط الأضواء على واقع الحرمان والمظالم التي يعيشها أشقاؤنا والتي قد تخف أو تشتد في ظل تبدلات البرامج والسياسات لدى حكومات انقرة وطهران وبغداد ، وإدانة سياسات العنف ولغة الحروب .

٢- المساهمة في إرساء أسس تعامل ديمقراطي أخوي في الإطار العام لحركة التحرر القومي الكردية وذلك على قاعدة الاحترام المتبادل ونبذ سياسة المحاور والإحتراب الكردي - الكردي ، والمشاركة في المجالس والهيئات والمؤتمرات ذات الطابع القومي .

٣- التضامن مع النضال المشروع لأكراد لبنان للتمتع بحق المواطنة والمحافظة على هويتهم الثقافية وفق القوانين والدساتير المرعية بالتعاون مع فعاليات المجتمع اللبناني ومؤسساته المدنية .

٤- بذل مساعي مشتركة باتجاه ادراج القضية الكردية في مختلف المحافل الدولية وخصوصاً تلك التابعة للأمم المتحدة وذلك بغية التعريف بعدالتها والمساهمة في تقديم حلول سلمية تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة من أجل السلم والحرية والمساواة .

أوائل نيسان ٢٠١٣

صادق عليه المؤتمر الاعتيادي السابع

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا ( يكي تي )

----- انتهى -----